أوضح أن اللجنة انتهت إلى موافقة 4 أعضاء عليها

خورشيد : امتنعت عن التصويت بشأن «الاستبدال» لاعتراضي على عدم تضمين بعض التعديلات

قال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب صلاح خورشيد إنه امتنع عن التصويت بشأن قانون الاستبدال لاعتراضه على عدم تضمين بعض التعديلات، مضيفا أن اللجنة انتهت إلى تصويت 4 أعضاء بالموافقة على التعديلات.

وأوضح خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة واصلت في اجتماعها أمس نظر موضوع (الاستبدال) المثار بشأنه الكثير من وجهات النظر المختلفة، وذلك بهدف الوصول إلى توافق حول القانون يرضي المتقاعدين ويحافظ على أموالهم.

وأشار خورشيد إلى أن هذا الاجتماع جاء ليكمل سلسلة اجتماعات عقدت داخل وخارج اللجنة لمناقشة هذا الموضوع، وتناولت جوانب متعددة منها موضوع توافق القانون مع الشريعة الإسلامية وخفض نسب الاستقطاع وأيضا تطبيق النسب الجديدة على من استبدلوا في سنوات سابقة.

وأوضح أن نسب الاستقطاع في القانون الجديد تتراوح ما بين ٤ الى ٦ بالمئة فقط ولا تزيد على ذلك ويتم تحصيل النسبة على المبالغ المتبقية من قيمة القرض.

وأفاد بأن إحدى نقاط اعتراضه كانت عدم شمول من استبدلوا قروضهم مدى الحياة عندما حصلت بعض التعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية في عامي 2005 و2006 وتم تعديل هذا الأمر والسماح لهم بالاستبدال مرة أخرى.

من جهة أخرى تساءل خورشيد عن خبرات القائمين على لجنة الاستثمار في مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تشرف على 33 مليار دينار، وعن العائد من استثمار هذه الأموال مشيرا إلى أنه وعددا من النواب سبق أن تقدموا بعدة اقتراحات بشأن نظام الأمثال وإنشاء صندوق المتقاعدين المؤمن عليهم برأسمال ملياري دينار للاستثمار.

وانتقد خورشيد تراجع القائمين على مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن كلامهم في اللجنة المالية الموثق في المضابط وعدم التزامهم بما تم الاتفاق عليه، مبينا أنه أمر غير جائز رفع نسبة الفوائد على قروض المتقاعدين.

ولفت إلى أنه عندما كلف مجلس الأمة شركة (ميلامين) بدراسة أوضاع (التأمينات) ذكرت الشركة أن عائد الاستثمار في المؤسسة يصل في المتوسط الى ٥ بالمئة بينما مؤسسة التأمينات رفعت الفوائد إلى نسبة تصل إلى 13 بالمئة في الجداول التي أوردتها للجنة أمس.

وأكد خورشيد رفضه رفع نسبة الفوائد إلى 13 بالمئة على المتقاعدين بينما الصندوق الكويتي يقرض إحدى الدول أخيرا مبلغ مليار دولار بفوائد 1 بالمئة.

وأكد أن القانون الجديد في شأن قروض الاستبدال فيه بعض المواد تصب في صالح المتقاعدين ولكن المطلوب إضافة تعديلات أخرى، مشددا على أنه ليس ممن ينادي بإفلاس مؤسسة التأمينات أو تحطيمها ولكنه مع تطبيق نسبة الفوائد التي حددتها الشركة المتخصصة.

من جانب آخر استغرب خورشيد تركيز بعض وسائل الاعلام على موضوع الأمثال وقروض الاستبدال والقضايا الخاصة بالمتقاعدين في حين أنها لا تتعامل بالمثل مع القروض التي تمنح للدول الأخرى بفوائد لا تتجاوز 1 بالمئة.

وقال « مواقفي تشهد انني لم أقف ضد المواطن سواء كنت في الوزارة عندما زدت الدعم للاسمنت والحديد أو نائبا عندما أصدرنا قانونا لمنح العسكريين مستحقاتهم التي بلغت 66 مليون دينار وغيرها من القوانين التي كانت في صالح المواطن».

كما انتقد خورشيد بعض التصريحات بأن اللجنة اجتمعت لإيجاد عذر لوزير المالية، مؤكدا أن هذا الأمر غير صحيح وقال معلقا « الوزير كفيل بمواجهة الاستجواب ولسنا مسؤولين عنه، ونحن أيضا كفيلون بمواجهة من يقول هذا الكلام والرد عليه بأنه كلام مغلوط وغير منصف ومجحف».

صلاح خورشيد

■ الاجتماع جاء ليكمل سلسلة لقاءات عقدت داخل وخارج اللجنة لمناقشة هذا الموضوع

■ القائمون على «التأمينات الاجتماعية» تراجعوا عن كلامهم ولم يلتزموا بما تم الاتفاق عليه

واعتبر أن اختزال الهجوم على رئيس اللجنة المالية على الرغم من أن اللجنة مكونة من 7 أعضاء دليل على أن الأمر شخصي.

وبين أن ما يؤكد أيضا الاستهداف الشخصي أن هناك من ذكر أن قانون إسقاط القروض موجود في اللجنة المالية وأن اللجنة تعطل مناقشته، رغم أنه أكد مرارا أن اللجنة لم تتسلم القانون، مشيرا إلى أن ما يؤكد صحة كلامه هو أن اللجنة التشريعية وافقت بالأمس فقط على عدد من المقترحات المتعلقة بهذا الموضوع.

وقال خورشيد «لا أرغب بالترشح لأي لجنة مكتفيا بما حققته، وقد أديت ما علي وأقولها بكل أمانة إن من يوافق على قانون الاستبدال الجديد قد أضر المتقاعد».

نواب ومواطنون بعد إلغاء حفل «الكورية» :

شكرا الجبري .. «بيّض الله وجهك»

أشاد نواب ومواطنون بالقرار الذي أصدره وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، بوقف حفلة رسمية نظمتها السفارة الكورية في الكويت لأعضاء فرقة D-Crunch الكورية قبل بدايتها ، مؤكدين أن هذا القرار يستحق الاحترام والتقدير ، ويمثل انتصارا للقيم والمحافظة على ثوابت المجتمع ومبادئه وأعرافه العربية والإسلامية .

وشدد النائب عبدالله فهاد على أن «مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت» . مادة 49 – دستور الكويت ، مضيفا : نثمن موقف الأخ وزير الإعلام محمد الجبري بانتصاره للقيم والمحافظة على ثوابت المجتمع.

وقال مغردون إنه بعد وصول الفرقة الكوريه إلى أرض الوطن تفاجأت بإلغاء الحفل، وتسبب هذا القرار الشجاع من الوزير الجبري بالصدمة لأعضاء الفرقة مما أثر على نفسيتهم لدرجة البكاء، مؤكدين أن مثل هذا القرار الشجاع من الوزير الجبري له أثره الإيجابي من خلال المحافظة على قيم وأخلاق والالتزام بمبادئ شريعتنا الإسلامية، والحفاظ على سلوكيات مجتمعنا المحافظ، الذي لايقبل بمثل هذه الفرق الساذجه

أضافوا أن مثل هذه الفرق من شأنها أن تأثر وتغير من سلوكيات شبابنا المحافظ، وخاصة وأن هذة الفرقه تحديدا رأينا وشاهدنا مقاطع لعروضها غير اللائقة، من خلال عروض سابقة قدمتها في دول أخرى تخدش الحياء والأدب والعياذ بالله

وقال بعض الفردين أيضا: إن الرجل المناسب بالمكان المناسب، هذا المثل فعلا ينطبق على الوزير الشجاع الجبري، حيث قام بإتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب، وعدم التردد لمثل هذه المواقف .

أضافوا أن الوزير الجبري غني عن التعريف، فهو بلا شك حمل على عاتقه حقب وزارية كثيره ولله الحمد، كان النجاح يصاحبة من وزارة لأخرى، ومحبة الناس له شي لايوصف، حيث اثبت نجاحه في دائرته عدة مرات، وهذا النجاح إن دل فهو يدل على شخصية هذا الرجل الخلوق الملتزم بقسمه أمام الله، ثم أمام الشعب، صاحب الكاريزما المحبوبه، والمتواضع وصاحب الكلمة والإبتسامة التي لاتفارقه دائما

وشدد المغردون على أن الكويت تريد مثل هذا الوزير الشجاع، ولا شك يوجد مثلة الكثير ولا قصور بالآخرين، فاغلب وزرائنا من شاكلة الجبري الله يحفظهم جميعا، بالفعل ان هذا القرار السليم خلصنا من «عوار الرأس» ، ولو اقيم الحفل فسوف تفتح المجال للكلام، وللقيل والقال، وسوف تتاح الفرصه لكل من يدور السوالف التي لا معنى لها، ويتصيد بالماء العكر والعياذ بالله

وبالنهاية .. نقول الف شكر لسعادة الوزير الجبري على هذا القرار البطولي، وهو قرار غير مستغرب على شخصه الشهم والنبيل، ولا هي بغريبة منك يا «كحيلان» .

وزير الأعلام محمد الجبري

تتمات

مساعي الأمير

السامي ، فقد استقبل صاحب السمو الأمير أمس ، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية ، سمو الأمير تركي بن محمد بن فهد آل سعود والوفد المرافق ، حيث نقل لسموه رسالة شفوية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، تتعلق بالعلاقات الأخوية الراسخة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة.

وقد حمله سموه تحياته وتقديره لأخيه الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأخيه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سمو الأمير محمد بن سلمان ، وتمنياته لهما بموفور الصحة وتمام العافية .

يأتي هذه الزيارة والرسالة التي تسلمها سمو أمير البلاد من خادم الحرمين الشريفين ، عقب أيام قليلة من الزيارة التي قام بها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، إلى كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ، بهدف تسليم رسائل من صاحب السمو الأمير ، إلى أخيه الملك سلمان بن عبدالعزيز ، وأخيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، وهما الرسالتان اللتان تضمنتا «العلاقات الأخوية الراسخة التي تربط دولة الكويت والبلدين الشقيقين ، وسبل دعمها وأخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية» ، كما أوضح الوزير الخالد لمجلس الوزراء ، خلال اجتماعه الأسبوعي أمس .

في سياق ذي صلة أكد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله، أن الكويت بذلت جهودا حثيثة من أجل رأب الصدع الخليجي ، مشددا على ايمانها الكامل بأهمية تلاحم دول مجلس التعاون وتعزيز الموقف الخليجي.

وقال الجارالله في تصريح أدلى به الجارالله للصحفيين ، على هامش احتفالية مكتب ممثل الامين العام للامم المتحدة المنسق المقيم لدى البلاد الدكتور طارق الشيخ ، بيوم الامم المتحدة تحت شعار «الكويت.. حقبات من الدبلوماسية التنموية..السلام- الإنسانية- التنمية المستدامة» ، ان الكويت لن تتوقف عن سعيها لاحتواء الخلاف بين الأشقاء ، مؤكدا انه «مما يدعو للتفاؤل انه في كل خطوة نخطوها نحقق تقدما متزايد وملموس».

وفي ما يتعلق بالزيارة الرسمية التي قام بها سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الى مصر اخيرا ، افاد الجارالله بأنها كانت ناجحة والمباحثات التي جرت جاءت بناءة وتطرقت لأوجه العلاقات الثنائية بين البلدين.

ولفت الى ان الزيارة ستشكل دفعة قوية للعلاقات وفرصة ايجابية للتشاور والتنسيق بين البلدين ، مشيرا الى ان مصر تقوم بدور حيوي في ظل ظروف مضطربة تشهدها المنطقة.

كما اكد الجارالله على صلابة تحالف الكويت مع الامم المتحدة ، لافتا الى دورهما التنموي والحيوي في تعزيز السلام ورعاية البشرية.

اضاف ان هذا التعاون المثمر والمستمر يحظى برعاية وتوجيهات اميرية سامية والقيادة الكويتية على كافة مستوياتها.

واشار الى حرص الكويت على المشاركة في فعاليات الامم المتحدة ايمانا منها بالدور الحيوي والمهم للامم المتحدة مشددا على فخر واعتزاز الكويت بهذا الدور الفعال.

«التشريعية» : استجواب

أعضائها الحضور، مشيرا إلى أنها ستتقدم بمذكرة كاملة وشاملة ، وفيها البحث القانوني والتأصيل القانوني والدستوري لما انتهت اليه.

وأكد الشطي حق النائب في الرقابة على أعمال الحكومة ، بما يتضمن حق إبداء الملاحظات على برنامج كل وزارة جديدة ، وحق السؤال وحق الاستجواب وحق إجراء التحقيق البرلماني.

وبين أن لكل حق من هذه الحقوق الدستورية شروطا ومجال تطبيقها، مشيرا إلى أن حق الاستجواب المراد توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه في السياسة العامة للحكومة دون أن يتعدى ذلك أية أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها.

أضاف أن صحيفة الاستجواب محل البحث تضمنت ثلاثة محاور، الأول تناول غياب السياسة العامة وتنازل رئيس مجلس الوزراء عن اختصاصاته لجهات أخرى، أما المحور الثاني فيتحدث عن التناقض في السياسة العامة للحكومة فيما يتحدث المحور الثالث عن إخفاق رئيس مجلس الوزراء في الدفاع عن الهوية الوطنية.

أضاف أنه ومن خلال بحث كل محور على حدة بتفصيلاته ، تبين أن المحور الأول تضمن وجود تناقض واضح بين غياب السياسة العامة أي عدم وجودها وبين تأكيد وجودها في برنامج عمل الحكومة.

وذكر أن كلا الأمرين وردا بصحيفة الاستجواب وبذات المحور ، وكما جاء الخلط بين وضع السياسة للعامة للحكومة وتنفيذها ، الذي هو منوط بالوزير المختص بالوزارة المعنية وليس رئيس مجلس الوزراء.

وزاد الشطي أنه ثبت أيضا أن ادعاء التنازل عن اختصاص رئيس مجلس الوزراء لم يحدث ، وأن أداء الديوان الأميري لبعض الأمور ، كان تنفيذا للرغبة السامية بصفته الدستورية أمير البلاد رئيس الدولة ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، وهو من يتولى السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء والوزراء ، كما جاء بالمادة ٥٢ من الدستور.

وفيما يخص المحور الثاني ، أشار الشطي إلى أن هذا المحور يبحث في تناقض السياسة العامة للحكومة ، ووجدنا أن عنوان المحور لا محل له في البيان الوارد في صحيفة الاستجواب ، والتي جاءت جميعها عن ادعاء عيوب وسلبيات في أداء وزارات بعينها.

وبين أنه إن كان للاستجواب فيها محل ، فإنها تكون من نصيب الوزير المختص ، ولا يجوز توجيهه لرئيس مجلس الوزراء.

وعن المحور الثالث أوضح الشطي أن هذا المحور الذي يتحدث عن اخفاق رئيس الوزراء في الدفاع عن الهوية الوطنية ، وجدت اللجنة ان قانون الجنسية بموجب المرسوم الأميري رقم 15/1959 ، قد جعل امور الجنسية من المنح والإسقاط والسحب والاسترداد بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الداخلية ، ومن ثم يخرج من مجال ونطاق الاختصاص الوظيفي لرئيس مجلس الوزراء.

وقال ما جاء في محاور صحيفة الاستجواب غالبًا ما شابه الخلط ما بين السؤال البرلماني وحق مناقشة برنامج عمل الحكومة ، أو حق إجراء تحقيق برلماني للوصول إلى نتائج محددة قد تكون محلا لوقائع أو موضوعات تستحق الاستجواب.

وأكد أن كل محاور الاستجواب خرجت عن الاختصاص لرئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم جاءت على النحو المخالف لأحكام الدستور.

مجلس الوزراء

المقدمة للجنة (2786) طلبا تتعلق بالمركبات والعقارات والممتلكات الشخصية ، حيث تم صرف أكثر من 90 في المئة من عدد المطالبات الصحيحة وجار استكمال الصرف للمطالبات الصحيحة المتبقية .

من جانب آخر ، استمع مجلس الوزراء إلى عرض قدمه مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ورئيس اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت الشيخ مشعل الجابر ، تناول وضع دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 والذي شهد تحسنا وتقدما في هذا المؤشر ، حيث احتلت دولة الكويت مركزا متقدما بدخولها لأول مرة قائمة الدول العشر الأكثر تحسنا ، والذي جاء بناء على الإصلاحات الإيجابية التي تمت في كل من بدء الأعمال واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية حقوق المستثمرين الأقلية والتجارة عبر الحدود .

وقد عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه لتقدم دولة الكويت في مؤشر سهولة الأعمال ، والذي جاء بفضل الإصلاح الشامل الذي تنتهجه الحكومة ، تماشيا مع رؤية حضرة صاحب السمو الأمير ، «كويت جديدة 2035» .

كما اطلع المجلس على توصية لجنة الخدمات العامة بشأن طلب إيجاد موقع بديل لقسائم منطقة شرق الصناعية ، وقرر تكليف بلدية الكويت بسرعة التنسيق مع كل من «وزارة الكهرباء والماء ، الهيئة العامة للصناعة ، والجهات ذات العلاقة» ، لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن تخصيص القسيمتين «69 ، 70» بالمنطقة الأولى بالشويخ ، وموقع مركز الشويخ «الذي يضم مسلخ البلدية السابق» لصالحه الهيئة العامة للصناعة .

كما اطلع المجلس على توصية اللجنة بشأن آلية تشغيل الخدمات العامة بمنطقة الوفرة السكنية ، وبإفادة وزير التربية بشأن تشغيل المدارس بالمنطقة في العام الدراسي «2020 / 2021» .

واطلع المجلس على توصية اللجنة بشأن آلية تشغيل الخدمات العامة بمدينتي صباح الأحمد والخيران السكنيتين ، وبإفادة وزارة التربية بشأن الإجراءات الاستعدادية التي اتخذتها لتشغيل مدارس منطقتي صباح الأحمد والخيران السكنيتين للعام الدراسي «2020 / 2021» ، وإفادة وزارة الصحة بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتشغيل المراكز الصحية ومراكز الإسعاف في المدينتين السكنيتين ، وتكليفهما باستمرار التنسيق مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في ضوء القرارات الصادرة من مجلس الوزراء بهذا الشأن .

كما استعرض مجلس الوزراء تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية ، وكذلك الجهات المستقلة والملحقة للسنة المالية 2018 / 2019 ، وذلك تنفيذا لأحكام المادة 22 من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 ، وقد تضمن التقرير تحليلا للبيانات المالية للجهات المشمولة برقابة الديوان وأبرز الظواهر والملاحظات الناتجة عن أعمال الفحص والمراجعة التي قام بها الديوان خلال السنة المالية 2018 / 2019 ، والأساليب المقترحة لمعالجتها ، وقرر مجلس الوزراء إحالة التقرير إلى جهاز متابعة الأداء الحكومي للتنسيق مع كافة الجهات المعنية للعمل على تلافي الملاحظات التي وردت في التقرير واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع تكرارها .

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع على كتابي رئيس مجلس الأمة الموجهين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ، المرفق بهما الاستجواب المقدم من النائب رياض العدساني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، والاستجواب المقدم من النائب عمر الطبطبائي إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ، واللذين سيدرجان على جدول أعمال أو جلسة قادمة لمجلس الأمة ، عملا بأحكام المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وقد تدارس مجلس الوزراء الجوانب الدستورية والقانونية والموضوعية التي تضمنتها صحيفتي الاستجوابين ومحاورهما المختلفة ، وبعد الاستماع إلى ملاحظات الوزيرين على النقاط والمحاور التي وردت في الاستجوابين وما يتصل بهما من حقائق وبيانات ، فقد اطمأن مجلس الوزراء إلى سلامة موقف الوزيرين ، مؤكدا على أن الاستجواب حق دستوري لعضو مجلس الأمة ، وأعرب في الوقت نفسه عن تأييده ودعمه للوزيرين في مواجهة الاستجوابين المقدمين لهما ، مؤملا أن تكون الممارسة البرلمانية في خصوص الاستجوابين المقدمين ، متفقة والإجراءات البرلمانية الصحيحة وضمن الإطار الدستوري والقانوني .

كما عرض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح على المجلس ، الموضوعات ذات الأولوية للعرض على اللجان الوزارية والإحصائيات الخاصة باجتماعات اللجان والموضوعات المعروضة خلال الفترة من «2011 . 2018» .

وقد أثنى مجلس الوزراء على الجهود المخلصة التي يبذلها العاملون في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، منوها بآلية العمل لدى جميع اللجان الوزارية المتخصصة ، والتي جسدت التعاون المنشود من قبل السادة الوزراء وقياديي الجهات الحكومية عند دراسة ومناقشة القضايا والمواضيع المطروحة على جداول أعمالها .

الخلافات النيابية

الاستبدال لاعتراضه على عدم تضمين بعض التعديلات، مضيفا أن اللجنة انتهت إلى تصويت 4 أعضاء بالموافقة على التعديلات.

وأوضح خورشيد أن اللجنة واصلت في اجتماعها أمس نظر موضوع «الاستبدال» المثار بشأنه الكثير من وجهات النظر المختلفة، وذلك بهدف الوصول إلى توافق حول القانون يرضي المتقاعدين ويحافظ على أموالهم.

وأشار خورشيد إلى أن هذا الاجتماع جاء ليكمل سلسلة اجتماعات عقدت داخل وخارج اللجنة لمناقشة هذا الموضوع، وتناولت جوانب متعددة منها موضوع توافق القانون مع الشريعة الإسلامية وخفض نسب الاستقطاع وأيضا تطبيق النسب الجديدة على من استبدلوا في سنوات سابقة.

وأوضح أن نسب الاستقطاع في القانون الجديد تتراوح ما بين ٤ الى ٦ بالمئة فقط ولا تزيد على ذلك ، ويتم تحصيل النسبة على المبالغ المتبقية من قيمة القرض.

وأفاد بأن إحدى نقاط اعتراضه كانت عدم شمول من استبدلوا قروضهم مدى الحياة ، عندما حصلت بعض التعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية في عامي 2005 و2006 ، وتم تعديل هذا الأمر والسماح لهم بالاستبدال مرة أخرى.

من جهة أخرى تساءل خورشيد عن خبرات القائمين على لجنة الاستثمار في مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تشرف على 33 مليار دينار، وعن العائد من استثمار هذه الأموال ، مشيرا إلى أنه وعددا من النواب سبق أن تقدموا بعدة اقتراحات بشأن نظام الأمثال وإنشاء صندوق المتقاعدين المؤمن عليهم برأسمال ملياري دينار للاستثمار.

وانتقد خورشيد تراجع القائمين على مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن كلامهم في اللجنة المالية الموثق في المضابط وعدم التزامهم بما تم الاتفاق عليه، مبينا أنه أمر غير جائز رفع نسبة الفوائد على قروض المتقاعدين.

ولفت إلى أنه عندما كلف مجلس الأمة شركة «ميلامين» بدراسة أوضاع «التأمينات» ذكرت الشركة أن عائد الاستثمار في المؤسسة يصل في المتوسط الى ٥ بالمئة ، بينما مؤسسة التأمينات رفعت الفوائد إلى نسبة تصل إلى 13 بالمئة في الجداول التي أوردتها للجنة أمس.

وأكد خورشيد رفضه رفع نسبة الفوائد إلى 13 بالمئة على المتقاعدين ، بينما الصندوق الكويتي يقرض إحدى الدول أخيرا مبلغ مليار دولار بفوائد 1 بالمئة.

وأكد أن القانون الجديد في شأن قروض الاستبدال فيه بعض المواد تصب في صالح المتقاعدين ولكن المطلوب إضافة تعديلات أخرى، مشددا على أنه ليس ممن ينادي بإفلاس مؤسسة التأمينات أو تحطيمها ولكنه مع تطبيق نسبة الفوائد التي حددتها الشركة المتخصصة.

من جانب آخر استغرب خورشيد تركيز بعض وسائل الاعلام على موضوع الأمثال وقروض الاستبدال والقضايا الخاصة بالمتقاعدين ، في حين أنها لا تتعامل بالمثل مع القروض التي تمنح للدول الأخرى بفوائد لا تتجاوز 1 بالمئة.

وقال : « مواقفي تشهد انني لم أقف ضد المواطن سواء كنت في الوزارة عندما زدت الدعم للاسمنت والحديد أو نائبا عندما أصدرنا قانونا لمنح العسكريين مستحقاتهم التي بلغت 66 مليون دينار وغيرها من القوانين التي كانت في صالح المواطن».

كما انتقد خورشيد بعض التصريحات بأن اللجنة اجتمعت لإيجاد عذر لوزير المالية، مؤكدا أن هذا الأمر غير صحيح ، وقال معلقا « الوزير كفيل بمواجهة الاستجواب ولسنا مسؤولين عنه، ونحن أيضا كفيلون بمواجهة من يقول هذا الكلام والرد عليه بأنه كلام مغلوط وغير منصف ومجحف».

واعتبر أن اختزال الهجوم على رئيس اللجنة المالية على الرغم من أن اللجنة مكونة من 7 أعضاء دليل على أن الأمر شخصي.

وبين أن ما يؤكد أيضا الاستهداف الشخصي أن هناك من ذكر أن قانون إسقاط القروض موجود في اللجنة المالية وأن اللجنة تعطل مناقشته، رغم أنه أكد مرارا أن اللجنة لم تتسلم القانون، مشيرا إلى أن ما يؤكد صحة كلامه هو أن اللجنة التشريعية وافقت بالأمس فقط على عدد من المقترحات المتعلقة بهذا الموضوع.

وقال خورشيد : «لا أرغب بالترشح لأي لجنة مكتفيا بما حققته، وقد أديت ما علي ، وأقولها بكل أمانة إن من يوافق على قانون الاستبدال الجديد قد أضر المتقاعد».

«القوى العاملة»

العمالة المنزلية في حال عدم التزام أصحاب المكاتب ، بتقديم نسخة للعقود المبرمة بينهم وبين المكاتب المرخصة في الدول المستقدم منها عمالة منزلية ، مصدقة من سفارة دولة الكويت واعتمادها من قبل وزارة الخارجية الكويتية.

وشددت المزيد على ضرورة التزام أصحاب تراخيص استقدام العمالة المنزلية ، بتجديد التراخيص قبل الانتهاء بمدة شهر على الأقل.

مقتل المتحدث

استهدفت، في عملية منفصلة، المتحدث باسم التنظيم، أبو الحسن المهاجر، الذي يعتقد أنه كان مرشحا لخلافة البغدادي على رأس التنظيم.

ويعتقد أن المهاجر قتل في قرية عين البيضاء قرب مدينة جرابلس الواقعة على الحدود مع تركيا.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل المهاجر، موضحا أنه «من بين 5 قياديين في تنظيم الدولة الإسلامية قتلوا في العملية الأمريكية التي تمت بدعم من قوات سوريا الديمقراطية».

ويعد مقتل البغدادي ضربة قاصمة لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي كان متهالكا، ولا يعرف له زعيم بديل حتى الآن. ولكن التنظيم أثبت مرارا أنه لا يزال قادرا على شن هجمات متفرقة في سوريا وخارجها، دون أن تكون له قيادة عامة، وعلى الرغم من اندحاره في المناطق التي كان يسيطر عليها.

العراق : الجيش

محافظات أخرى أمس الاثنين، لليوم الرابع منذ تجدد المظاهرات المناهضة للحكومة ، التي قتل خلالها أكثر من 200 شخص هذا الشهر.

الاتحاد الأوروبي

بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس : «من المتوقع إضفاء الطابع الرسمي على القرار من خلال إجراء مكتوب قريبا».

ويعني «التمديد المرن» إمكانية أن تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي قبل الموعد النهائي في 31 يناير المقبل «الموعد الجديد» ، إذا وافق البرلمان البريطاني على صفقة «بريكسيت».

وكان البرلمان الاوروبي قد أوصى الخميس الماضي بتمديد مهلة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي «بريكسيت» حتى الـ31 من يناير المقبل ، بدلا من الموعد الذي ينتهي في الـ 31 من اكتوبر الحالي.